

### الخاتمة:

عرضنا في ثانيا هذه المذكرة الحماية الدستورية للحقوق السياسية للمرأة على ضوء الإصلاحات الجديدة، والذي يمثل موضوع حديث الساعة في مختلف الدول العربية وحتى الغربية، ونظرا لما يكتسبه هذا الموضوع من أهمية سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الدولي، إذ يمكن تحقيق تطوير المجتمع وتقدم الأمة وازدهارها وكل ذلك بتمكين المرأة وفتح المجال أمامها في المشاركة في الحياة السياسية وإزالة كل العوائق التي تحول دون ذلك، وتتمثل أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها في:

باعتبار المرأة تمثل نصف المجتمع، فقد أولى لها المشرع اهتمام كبير يتجلى في نص العديد من الدول على تكريس مبدأ المساواة بينها وبين الرجل، ففي الجزائر تشكل مسألة تحقيق المساواة إحدى الأولويات التي كفلتها الدساتير من خلال المساواة بين الجنسين في الحقوق والحريات دون تفرقة أو أي تمييز سواء كان على أساس الدين أو العرق أو الجنس... إلخ، ويعتبر دستور 1963 هو أول وثيقة دستورية تجسد فيها اهتمام الجزائر بالحقوق السياسية للمرأة.

كما لا ننسى صدور قوانين عضوية كان لها الفضل في ترقية الحقوق السياسية في مختلف الدول وهي تعد بمثابة إصلاحات سياسية تعبر عن ارادة شخصية لرئيس الجمهورية من أهمها : قانون 03/12 السابق ذكره الذي فتح آفاق جديدة للمرأة وعمل على تحقيق توسيع حظوظ تمثيلها السياسي داخل المجالس المنتخبة باستثناء مجلس الأمة وهذا ما يعتبر خرق

للمادة 31 مكرر من دستور 1996 " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة ... " وباعتبار مجلس الأمة مجلس منتخب، فكان يجب أن يكون معني كذلك بهذا القانون<sup>1</sup>، إضافة إلى صدور القانون العضوي 04/12 المتعلق بالأحزاب الذي يفرض وجوبا تمثيلية نسب من النساء على كل مستويات ومراحل تأسيس الحزب السياسي.

وبتبني نظام الحصص فإن آفاق تنمية المشاركة السياسية للمرأة أصبحت كبيرة في المجالس المنتخبة على الرغم من كونها تعد نسب ضئيلة وبالكاد تكون منعدمة، وذلك نظرا لعدة اعتبارات وعوامل ساهمت في تدني مستوى مشاركتهن في الحياة السياسية أهمها الفقر، وعوامل تخص المرأة في حد ذاتها ، وأخرى اقتصادية واجتماعية ، ولذلك يتعين إتباع آليات حقيقية تهدف إلى التعجيل بإقامة مساواة واقعية بين الرجل والمرأة، وهو ما دعا إليه الدكتور محمد العربي ولد خليفة رئيس المجلس الشعبي الوطني في كلمته التي ألقاها بمناسبة اليوم البرلماني حول ترقية المشاركة السياسية للمرأة وتتمثل هذه الاقتراحات في :

1) العمل من داخل الأسرة التي تعد النواة الأولى التي تقوم بعملية التطبيع الأولى، وفيها يبدأ غرس التوجهات الأولى للتمييز أو المساواة بين الأبناء الذكور والإناث، ثم التربية والتعليم في كل أدواره فالعدو الأول للمرأة هو الأمية، ولا شك أن بالتربية والتعليم يمكن

<sup>1</sup> - أميرة طيبوني، المرجع السابق، ص176.

أن تتسلم المرأة أحد أهم مفاتيح الدفاع عن حقوقها والارتقاء السياسي والاجتماعي وكسب مساحة من الحرية الذاتية داخل الأسرة وخارجها.

(2) إصلاح منظومة القوانين وفي مقدمتها القانون الأساسي (الدستور) الذي ينص على المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات بحكم المواطنة، ودعم الدستور بنصوص تطبيقية لا تقبل التأويل، فكل القوانين لا تساوي أكثر من تطبيقها.

(3) وضع استراتيجية طويلة الأمد تشارك فيها كل وسائل الإعلام والاتصال وتتوجه إلى كل فئات المجتمع تستهدف التربية وتصحيح ما ترسب في العقليات من أحكام سلبية تجاه المرأة وبعض التقاليد التي تمنع المرأة من المشاركة الفاعلة في المجتمع بدافع الحفاظ عليها.

(4) التوجه نحو المرأة نفسها لتشجيعها على المشاركة في الحياة السياسية والتواجد في مختلف مراتب المسؤولية وخوض المنافسات الانتخابية للحصول على مقاعد في البرلمان وفي المجالس المحلية، وهو ما يسمح لها بالتعبير عن ثقها بنفسها أولاً والسعي لكسب ثقة الذين انتخبوها ثانياً كما هو الحال بالنسبة لزميلها الرجل، وذلك بالاستماع إلى صوت الشعب والاهتمام بانشغالاته.